



الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله أما بعد:  
فليدى الدائرة العامة الحادية والخمسون وبناء على القضية رقم ٤٥٢٠٨٤٦٩٨٧ وتاريخ ١٤٤٥/٠٧/١٠

أطراف القضية

الإسم	نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	صفته بالقضية
عبيد الله سعد الدوسري	الهوية الوطنية	١٠١٣٨٤٨٤٣٥	سعودي	مدعى عليه
شركة اوتاد العقارية شركة شخص واحد		١٠١٠٢٩٥٦٦١		المدعي
نجاء أحمد عبدالعزيز الخريف	الهوية الوطنية	١٠٨٩٠٢٣٨٩٧	سعودي	ممثل
معاذ عبدالسلام ابراهيم أباظين	الهوية الوطنية	١١٠٠٦٨٣٠٧٥	سعودي	ممثل
عبد الله سعد بن سمران العوفي	الهوية الوطنية	١٠٨٨٨٧٩٧٤٥	سعودي	محامي
عبدالعزيز عبدالله محمد القاسم	الهوية الوطنية	١٠٨٣٣٣٨٥٩٨	سعودي	ممثل

فتحت الجلسة بحضور:

الإسم	نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	صفته بالقضية
عبد الله سعد بن سمران العوفي	الهوية الوطنية	١٠٨٨٨٧٩٧٤٥	السعودية	محامي
معاذ عبدالسلام ابراهيم أباظين	الهوية الوطنية	١١٠٠٦٨٣٠٧٥	السعودية	ممثل

## الدعوى

إن من المستقر في ملكي وحدة من المعرض المقام على القطعة رقم (بدون)، من البلوك رقم (بدون)، بالمخطط التنظيمي رقم (بدون) في الرياض حسب الصك الصادر من كتابة العدل برقم (٤١٠١٠٣٠١٩٠) وتاريخ ١٤٣٣/٠٥/٢٥ هـ، وهو تحت يد المدعي عليه منذ تاريخ ١٤٤٤/٠١/١ هـ بناءً على عقد الإجارة المحرر برقم (٢٠٥٥٢٥١٩٥٥٥) والمؤرخ في ١٤٤٤هـ، ومدة العقد (١) سنة هجرية، ابتداءً من ١٤٤٤/٠١/١ هـ، بأجرة سنوية قدرها (٦٣٠,٦٢٣٠٠) ست مئة وثلاثون ألفاً وست مئة وثلاثة وعشرون ريالاً سعودياً، تسلم على دفعات ثلاثة سنوية تبدأ من ١٤٤٤هـ، ونشأ بسبب هذه العلاقة أجرة زائد عن مدة العقد عن المدة من ١٤٤٥/٠٢/١٤ إلى ١٤٤٥/٠١/١٤ هـ بموجب المادة ٢-٨.

## الرافعة

افتتحت هذه الجلسة المنعقدة مرئياً وفيها حضر معاذ عبدالسلام ابراهيم أباظين هوية وطنية رقم



1100683075 بصفته وكيلًا عن المدعية بموجب وكالة رقم 441329631 الصادرة من كتابة العدل الثانية بجنوب الرياض، وحضر لحضوره عبد الله سعد بن سمران العوفي هوية وطنية رقم 1088879745 بصفته وكيلًا عن المدعى عليها بموجب وكالة رقم 453654050 الصادرة من خدمات الوكالات الكترونية، وبسؤال وكيل المدعية عن دعوى موكلته أجاب هي ذاتها المقيدة في صحيفة الدعوى والآتي نصها "إن من المستقر في ملكي وحدة من المعرض المقام على القطعة رقم (بدون)، من البلوك رقم (بدون)، بالمخطط التنظيمي رقم (بدون) في الرياض حسب الصك الصادر من كتابة العدل برقم (٤١٠١٠٣٠١٩) وتاريخ ٢٥/٥/٢٠١٤٣٣هـ، وهو تحت يد المدعى عليه منذ تاريخ ١٤٤٤/١/١هـ بناءً على عقد الإجارة المحرر برقم (٢٠٥٥٢٥١٩٥٥٥) والمؤرخ في ٤/٨/١٤٤٤هـ، ومدة العقد (١) سنة هجرية، ابتداءً من ١/١/١٤٤٤هـ، بأجرة سنوية قدرها (٦٣٠,٦٢٣٠٠)، ست مئة وثلاثون ألفاً وست مئة وثلاثة وعشرون ريال سعودي، تسلم على دفعات ثلاثة سنوية تبدأ من ١/١/١٤٤٤هـ، ونشأ بسبب هذه العلاقة أجراً زائداً عن مدة العقد عن المدة من ١/١/١٤٤٥هـ إلى ١٤٤٥/٠٢/١٤هـ إلى ١٤٤٥/٠١/١٤هـ، بمبلغ وقدره (٩٨,٩٠٠٠٠)، وتسعون ألفاً وتسعة مئة ريال سعودي، هذه دعوياً". وبعرضها على وكيل المدعى عليها أجاب تم تقديم مذكرة رد عبر النظام والمقييد بطلب رقم 4511388300 تاريخ 27/07/1445هـ ونصه الآتي "مذكرة الرد على الدعوى التاريخ: 1445/07/27 تاريخ 4511388300 رقم 4570846987 مستعينين بالله تعالى كما يلي: ندفع بانعدام صفة المدعى عليها عبير الدوسري فالعقد مبرم مع شركة خطوط الأغذية لتقديم الوجبات بموجب السجل التجاري رقم 1010324555 حيث تحولت المؤسسة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة بشخصية اعتبارية مستقلة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات وتم شهر نظامها الأساسي لدى وزارة التجارة وصدر بموجب ذلك السجل التجاري للكيان النظمي الجديد (مرفق لفضيلتكم). وكان من الأجرد بالمدعية قبل قيد هذه الدعوى أن تتحقق من السجل التجاري للمستأجر وفق ما منحه الشركات لكل ذي مصلحة بموجب المادة الثامنة منه التي نصت على (٣). يُتاح للغير الاطلاع على البيانات والوثائق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة، وتُعد البيانات والوثائق المستخرجة من السجل التجاري حجة في مواجهة الشركة والغير). وبناءً عليه إذا كان للمدعية دعوى أو منازعة فنطالهم بأن يقدمونها في مواجهة الشركة المستأجرة وليس السيدة المالكة، ولا يخفى على فضيلتكم المادة 75 من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على (الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء وليتها أو بسبب نوع الدعوى، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها). وعليه نطلب من فضيلتكم الحكم صرف النظر عن الدعوى لانعدام صفة المدعى عليها، حفظكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الوكيل الشرعي عن المدعى عليها المحامي والمستشار القانوني عبد الله بن سعد العوفي" وبالاطلاع على العقد المبرم بين الطرفين وجدته باسم المدعى عليها شخصياً والعقد منشأ النزاع منتهي وفترة المطالبة بعد انتهاء العقد بشهرين واربعة



عشر يوم ، فطلبت منه الدائرة الجواب الموضعي على الدعوى ، كما طلبت الدائرة من المدعي بالوکالة تقديم ما يثبت بقاء المدعي علیها في العقار بعد انتهاء العقد المبرم بين الطرفین وما دار بين الطرفین بعد نهاية العقد ، ونظراً للانتهاء وقت الجلسة قررت امهال المدعي عليه بالوکالة يومين من تاريخه لتقديم مذكرة ختامية موجزة مرفقاً ما يستند إليها وتعد مهلة نهائية لا . يقبل بعدها أي جواب من المدعي علیها وقررت امهال المدعي بالوکالة يومين تبدأ من اليوم الثالث من تاريخه ، لتقديم جوابه على ما ينتهي اليه المدعي عليه بالوکالة وتقديم ما يثبت ما دار بين الطرفین قبل نهاية العقد وبعد نهايته وهل تم تسليم العقار للمدعي عليه بنموذج تسليم حسب منطوق العقد المبرم بين الطرفین وعليه تقديم ما يثبت ذلك ، وفهمت الطرفین بأن الدائرة ستطبق على موكلهم منطوق المادة التاسعة عشر من الأدلة الإجرائية لنظام الأثبات : اذا تخلف الخصم عن الحضور او امتنع او لم يقدم ما كلف به ، دون عذر مقبول فلللمحكمة ان تقرر سقوط حقه في تقديم الدليل ، او اي دفع او طلب متصل به ، ففهم الطرفین ما طلب منها واستعدا به وعليه قررت رفع الجلسة وتحديد موعد آخر .

أطراف القضية

التوقيع	محامي	الصفة	الإسم عبدالله سعد بن سمران العوفي
التوقيع	ممثل	الصفة	الإسم معاذ عبدالسلام ابراهيم أبابطين

توقيع أعضاء الدائرة

التوقيع	الصفة	الإسم عبدالمحسن عبدالله ابراهيم المطرودي
---------	-------	---